(3) ملايين نسمة بين سندان التمييز ومطرقة النسيان

المهمشون.. مظالم تاريخية وتطلعات إلى وضع حد لمعاناتهم

يمثل مؤتمر الحوار الوطني في يعتبر فرصة تاريخية لتسليط الضوء على فئة المهمشين المعروفين بالأخدام المنسية منذ عقود، وطرحها على مائدة النقاش كي تجد طريقها للحل ضمن عدد من القضايا الأخرى.. ومدى أهمية الفئة في المؤتمر فإنها المرة الأول التي يدعون فيها للمشاركة في حوار يهدف لتضميد جراح البلاد وإنصاف المظلومين ضمن السعي لعدالة اجتماعية ومصالحة وطنية .

■ نعمان الحذيفي

■ صالح عبدالله أبو عوجة

■ محمد ناجي شائف

■ عزي الشريم

لقاءات / خديجة عبدالرحمن الكاف

ويعتبر المهمشون الذين يتميزون بملامحهم الأفريقية وبشرتهم السوداء من أدنى الطبقات الاجتماعية في البلاد، وتتضارب الدراسات التاريخية بشأن أصولهم، فمنها ما يرجح أنهم يمنيون ينحدرون من تهامة غربي البلاد، ويعيش هؤلاء في الأحياء العشوائية الفقيرة والمعزولة التي تفتقر للماء والكهرباء، معتمدين في دخلهم على العمل بمهن مثل تنظيف الشوارع وغسل السيارات والصرف الصحي، بينما تقوم النساء والأطفال بجمع العلب المعدنية والتسول في الشوارع للحصول على الصدقات ومنها من تنسبهم لبقايا الأحباش الذين غزو اليمن في القرن الميلادي السادس، وتقدر إحصاءات غير رسمية أعدادهم بقرابة مليون ونصف المليون يتعرضون للتمييز الاجتماعي والعنف وغياب الحقوق مما جعلهم يعيشون في عزلة عن بقية أفراد المجتمع .

وتكاد الوظيفة الحكومية المتاحة لهم تنحصر في العمل كعمال في البلديات، والبعض منهم يعملون بالأجر اليومي وبدون عقود رسمية تكفل لهم حقوقهم مثل الإجازات الأسبوعية والسنوية وتتفشى الأمية في أوساطهم بشكل كبير ولا يلتحق منهم بالتعليم إلا القليل..

في البداية تحدث ممثل المهمشين نعمان الحذيفي- عضو فريق الحقوق والحريات في الجلسة العامة لمؤتمر الحوار بكلمة نالت إعجاب المشاركين وحظيت بتعاطفهم خاصة عندما طلب منهم عدم مقاطعته كون فئته صامتة.

وشدد الحذيفي على أنه يتحدث باسم ثلاثة ملايين مواطن من فئة المهمشين، مقابل خمسمائة شخص يمثلون بقية الـ25 مليون يمني وإذا ما أردنا وطناً يتساوى فيه نعمان الحذيفي مع الرئيس اليمني... مضيفا أنه اتهم اللجنة الفنية للحوار بممارسة التمييز ضدهم برفضها منحهم خمسة مقاعد على الأقل وانقلابها على أحد بنود الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية القاضي بإنهاء كافة أشكال التمييز وضمان مشاركة الفئات المهمشة في المرحلة الانتقالية.واستغرب تمثيل بعض الأسر بأكثر من شخص بينما اقتصر تمثيلهم على مشارك واحد بالرغم من أن أعدادهم أكبر منها بكثير، مضيفا «نحن كنا في مقدمة ساحات الثورة مساهمين في التغيير وضحينا كغيرنا فأين المواطنة والمساواة».. مشيرا إلى أن الدولة تكفل للمهمشين حق التمثيل النسبي في البرلمان وتقلد المناصب العليا في المؤسسات ومراكز صناع القرار وإنشاء هيئة عامة عليا .. مضيفا أن اتحاد المهمشين رابع على مستوى الجمهورية بعد اتحاد نساء اليمن وقمنا بفتح السفارات بمختلف الدول .

وأكد الحذيفي أن مؤتمر الحوار يمثل لهم فرصة تاريخية لا يمكن أن تعوض في انتزاع حقوقهم باعتباره مدخلا لتحقيق قيم المساواة والعدالة المسلوبة منهم، معتبرا أن نجاح وفشل المؤتمر مرهون بمدى الانتصار لشريحتهم التي تمثل معيار الإنصاف للمظلومية.. مشيرا إلى أن الرسالة الإعلامية لابد أن تكون مجردة من جميع المحسوبيات والوساطة .

بدوره قال الأخ زياد محمد أحمد عضو فريق التنمية المستدامة إن تهميش هذه الفئة التي تناضل سلميا لانتزاع حقوقها وتمثيل جماعات العنف في الحوار يعتبر إقصاء للسلام ودعما غير مباشر للعنف في البلاد.. مشيرا إلى أن مؤتمر الحوار الوطني يمثل فرصة للمهمشين الذين أقصوا طوال السنوات الماضية، للتعريف بقضيتهم، داعيا مؤتمر الحوار إلى إيلاء هذه القضية أهمية خاصة بإدماجهم مجتمعيا والتوقف عن سياسة العزل المجتمعي بكافة أشكاله.

وبشأن رؤيته لحل قضيته أكد زياد أن على المهمشين التركيز على تعليم هذه الفئة فهو الركيزة الأساسية لتنميتها ودمجها مجتمعيا، لأنهم يعانون من انتشار الأمية وعدد قليل منهم يحظى بقدر من التعليم.. مضيفا أن المهمشين يعانون من سياسة عزل مجتمعي تتبناها رسميا الحكومة من خلال بناء مدن خاصة بهم وتدريسهم في مدارس خاصة، وتوظيفهم في مجالات محددة..

■ محمد ابراهيم سيدون

■ جمال عبدالخالق الخولاني

■ زياد محمد أحمد

من جانبه أوضح الأخ محمد ناجي شائف – عضو فريق العدالة الانتقالية أن فريق قد قام بالعديد من النزولات الميدانية إلى الأمن المركزي والقومي وجامعة صنعاء واللجنة العليا للانتخابات وكون فريق العدالة أربع مجموعات : مجموعة الأراضي المنهوبة ومجموعة انتهاكات 2011م ومجموعة الصراعات السياسية .. والعدالة الانتقالية لها جانب وقائي سابق وجانب ردعي لاحق يعمل الجانب الوقائي على توفير الحماية القانونية السابقة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الصراعات، ويعمل الجانب الردعي اللاحق على معالجة الآثار الناجمة عن تلك الانتهاكات في مرحلة ما بعد الصراعات ، عن طريق معاقبة المنتهكين وتعويض الضحايا وجبر الضرر . وأشار إلى أن الحماية السابقة عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية الدولية أو الوطنية إن وجدت مهمتها تحديد وبيان أشكال وأنواع الانتهاكات التي يمكن أن تطال الإنسان أثناء الصراعات وتجريم هذه الأفعال ، وهو ما يجعل المنتهكين يحجمون عن ممارسة تلك الأفعال خوفا من العقاب.. وتتمثل الحماية الردعية اللاحقة في الكشف عن المنتهكين ومساءلتهم ومعاقبتهم وإنصاف الضحايا..

وأضاف : الهدف الرئيسي للعدالة الانتقالية هو حماية حقوق الإنسان أثناء الصراعات وما بعد الصراعات وحقوق الإنسان محكومة بثلاثة محددات: الإنسان ، السياسة ، القانون. وبالتالي فان مفهوم العدالة الانتقالية ينطلق من طبيعة تلك المحددات ذاتها، وتحديد طبيعة تلك المحددات لم يعد أمرا متروكا لتقدير الفقهاء والساسة والباحثين، فقد أصبح محكوما بمنظومة.

وأكد الشائف أن عملية الرصد للانتهاكات التي تتم أثناء الصراعات وتدوينها عبر جهات متخصصة ، تعد جزءا من عملية المساهمة في توفير الحماية اللاحقة للضحايا، التي قد تتم عبر منظمات مجتمع مدني وطنية أو عبر منظمات أو جهات دولية.. مشيرا إلى أن مؤتمر الحوار الوطني يمثل فرصة للمهمشين الذين أقصوا طوال السنوات الماضية، للتعريف بقضيتهم، داعيا مؤتمر الحوار إلى إيلاء هذه القضية أهمية خاصة بإدماجهم مجتمعيا والتوقف عن سياسة العزل المجتمعي بكافة أشكاله.

أما الأخ صالح عبدالله ابوعوجة – عضو فريق صعدة فقال أن قضية التمييز التي يعاني منها أصحاب هذه الشريحة تنتقص منهم بسبب غياب المواطنة المتساوية وحرمانهم من الوظيفة والتعليم وافتقارهم للخدمات الصحية .. موضحا أنه لابد من الاستماع لجميع مظالم المهمشين وجمع الاستدلالات والاطروحات والحالات التي تنتهك وتتعرض للإقصاء والتهميش ورفعها لمؤتمر الحوار الوطني لإيجاد تشريعات وحلول تحفظ لهم حقوقهم وسبل العيش الكريم دون استخدام العنف والممارسات الخاطئة ضد فئة المهمشين واحترام الدستور والقانون.

من جانبه قال المهندس جمال عبدالخالق الخولاني: أن المهمشين يعانون من سياسة عزل مجتمعي تتبناها رسميا الحكومة من خلال بناء مدن خاصة بهم وتدريسهم في مدارس خاصة، وتوظيفهم في مجالات محددة وتكاد الوظيفة الحكومية المتاحة لهم تنحصر في العمل كعمال في البلديات، والبعض منهم يعملون بالأجر اليومي وبدون عقود رسمية تكفل لهم حقوقهم مثل الإجازات الأسبوعية والسنوية، وتتفشى الأمية في أوساطهم بشكل كبير ولا يلتحق منهم بالتعليم إلا القليل ولحل قضيتهم، أكد أن التركيز على تعليم هذه الفئة هو الركيزة الأساسية لتنميتها ودمجها مجتمعيا، لأنهم يعانون من انتشار الأمية .

أما الأخ محمد إبراهيم سيدون – عضو فريق الهيئات فتحدث قائلا : أن المهمشين باليمن هم أقلية يعرفون بالأشد فقراً يطلق عليهم اسم الأخدام لسواد بشرتهم وسمارها ولأنهم يسكنون الصفيح وأكواخ الخشب ويمتهنون أعمالاً محتقرة بمنظور العرف الاجتماعي قبلياً.. هذا الواقع المفروض تاريخياً واجتماعياً جعل هذه الفئة المهمشة تستسلم محبطة لواقعها إلا أن بعضا من الطموحين من أبنائها واصلوا تعليمهم .. مؤكدا أنهم يعانون العديد من القضايا المجتمعية والتنموية منها عدم وجود رعاية صحية وانعدام الخدمات والمشاريع التعليمية وكذلك مشاكل التوظيف العشوائي وانقطاعهم عن العمل.

وفي الختام التقينا الدكتور/ عزي الشريم – عضو فريق صعدة فقال أن قضية صعدة لم تناقش جذورها ولم يقم الفريق بأي نزولات ميدانية إلى الآن وبعد الجلسة العامة الثانية سنناقش محتوى القضية بجميع جوانبها .

وأشار إلى أن قضية المهمشين حظيت بتعاطف كبير بمؤتمر الحوار و أن المهمشين ظلموا كثيرا ولابد أن تعاد إليهم كرامتهم وإنسانيتهم وآدميتهم، ونحن نعول على مؤتمر الحوار الوطني ونعتبره فرصة تاريخية لا تعوض أيا كانت النتائج، نحن سنواصل نضالنا السلمي الذي لن ينتهي بانتهاء مؤتمر الحوار الوطني بل سيتواصل فنحن فئة مسالمة، ومن الظلم أن ندفع ثمن أخطاء الساسة، فعدونا واضح وليس خفيا وهو الأنظمة السياسية المتعاقبة كلها على اليمن.

أهالي منطقة غيمان بصنعاء ينجحون في إحلال شجرة التين الشوكي محل القات

الثور: المشاريع الزراعية البديلة عن أشجار القات لها عائد اقتصادي أفضل

نجح أولاد مطهر الصنعاني في منطقة غيمان بني بهلول محافظة صنعاء في استبدال مزارع القات التي كانت تستنزف المياه الجوفية بشكل كبير بمزارع التين الشوكي وباستخدام شبكة الري الحديثة ،وكانت هذه المبادرة التي تأتي في اطار العمل المجتمعي لمكافحة اشجار القات وزرع أشجار ذات قيمة غذائية واقتصادية بدلاً عنها، عامل تحفيز وتشجيع لأبناء المنطقة ليتحولوا بشكل جماعي الي زراعة التين الشوكي بدلا عن القات وذلك للمردود الاقتصادي الكبير الذى تحقق نتيجة لهذا التحول ولدوره في الحفاظ على المياه وايضا لقيمته الغذائية الكبيرة.

صحيفة 14أكتوبر تسلط الضوء على هذه التجربة الناجحة لأهالي منطقة غيمان بني بهلول وتضع القارئ أمام قصة نجاح متميزة علها تكون عاملاً لتشجيع المزارع في ربوع اليمن السعيد للاستفادة منها بالتخلي عن زراعة القات والتوجه نحو زراعة ما هو مفيد للبيئة والانسان والمجتمع وباستخدام شبكات الري الحديثة.

لقاءات / بشير الحزمي:

قصة نجاح

صاحب مزرعة أولاد مطهر الصنعاني المهندس عادل أحمد مطهر تحدث عن تفاصيل قصة زراعة التين الشوكي بدلاً عن القات في مزرعتهم فقال: زراعة التين الشوكي في منطقة غيمان هي قصة نجاح لا تنتهي، فهذا النوع من المحاصيل الزراعية أصبح اليوم هو الاهتمام الأول للمزارع في منطقة غيمان والمناطق المجاورة، ونتطلع إلى أن تتوسع زراعته في بقية المناطق..

وأضاف بقوله: لقد تم تأسيس مزرعة الوالد المرحوم أحمد مطهر في العام 1966 م بمساحة اربعة هكتارات في غيمان، وفي بداية زراعته للتين الشوكي نعته أهالي المنطقة بالمجنون ،فقالوا له : كيف يا مجنون تقلع أشجار القات التي تدر عليك الكثير من المال وتزرع بدلاً عنها هذا الشوك - أشجار التين الشوكي - وفي اخصب الاراضي التي تملكها لكنه لم يعر كلام أهالي المنطقة أي اهتمام واستمر في زراعته للتين وأصر بشكل كبير على النجاح في هذه المغامرة خاصة أن التين الشوكي كان في تلك الفترة بل وحتى اليوم في كثير من المناطق اليمنية من الاشجار التي ليس لها أي قيمة اقتصادية، بل أن أشجار التين الشوكي كانت ولا تزال عبارة عن اشجار لتسوير المزارع وكانت تزرع في الاراضي غير الخصبة لكن الوالد رحمه الله أصر على النجاح وراهن أن مردودها الاقتصادي اكبر من أشجار القات، ونجح في ذلك ونحن اولاده استكملنا قصة نجاحه من خلال زراعة التين الشوكي مكان اشجار القات فقضى التين على القات وحافظ على المياه الجوفية وتوسعت زراعة التين في غيمان بشكل عام ، واليوم بحمد الله التين الشوكي وفر اكثر من اربعة آلاف فرصة عمل دائمة لسوقي التين وحوالي اثني عشر الف فرصة عمل في الموسم الذي يبدأ من شهر يونيو ويستمر حتى سبتمبر.

مزرعة نموذجية

وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع تنمية الانتاج المهندس عبدالملك الثور وخلال نزوله الميداني الى احدى مزارع التين الشوكي في منطقة غيمان وتدشينه شبكة الري الحديثة في مزارع التين الشوكي أعرب عن ارتياحه لإنجاز هذه المشاريع الزراعية البديلة عن أشجار القات والتي لها عائد اقتصادي افضل من زراعة القات .

وقال: نشاهد اليوم تجربة عملية لمكافحة أشجار القات وذلك من خلال مزرعة أولاد مطهر الصنعاني التي تعتبر أول مزرعة نموذجية للتين الشوكي في اليمن، حيث قاموا بزراعة أشجار التين الشوكي بجانب القات حتى أصبح التين الشوكي هو السائد وأصبحت شجرة القات عبارة عن حشيشة لا فائدة منها ويجب قلعها ، لذلك نتطلع إلى تعميم زراعة هذا المحصول الاقتصادي الذي من شأنه أن يحقق مردوداً اقتصادياً مضموناً للمزارعين في اليمن، في ظل المزايا العديدة التي تقترن بزراعته وفي مقدمتها عدم استهلاكه المفرط للمياه مقارنة ببقية المحاصيل.

وأضاف: نلاحظ أن أولاد مطهر الصنعاني في غيمان قد اثبتوا من خلال هذه التجربة العملية بأنه من الممكن أن يكون العائد المادي لأشجار التين الشوكي أكبر من العائد المادي لزراعة القات الذي يحتاج إلى الكثير من الجهد والماء.

ودعا الثور المزارعين إلى أن يحذوا حذو أبناء مطهر في قلع أشجار القات وزراعة محاصيل أخرى تكون أكثر فائدة لهم ولوطنهم كزراعة التين الشوكي أو غيرها من اشجار الفواكه.

مردود اقتصادي ممتاز

من جانبه يقول المدير التنفيذي لصندوق الفرص الاقتصادية فوزي التوي أن التين الشوكي محصول يحقق مردوداً اقتصادياً ممتازاً للمزارعين، وصندوق الفرص الاقتصادية مهتم بتطوير سلسلة القيمة لهذا المنتج الزراعي خاصة فيما يخص زراعة وإنتاج وتسويق هذا المحصول، بما يضمن إنتاجه وتسويقه في السوق المحلية والخارجية، خاصة أن التين الشوكي يدخل اليوم في صناعة مستحضرات التجميل وفي الصناعات الدوائية بالإضافة إلى استخراج الزيوت الغذائية التي تعتبر من الزيوت عالية القيمة الغذائية باعتبارها من الزيوت النباتية الطبيعية إلى جانب كونه فاكهة طبيعية تحتوي على الكثير من العناصر الغذائية، مشيدا بهذه التجربة العملية لأبناء مطهر الصنعاني منذ عدة سنوات وذلك دعما للتوجهات الحكومية في مكافحة أشجار القات التي تستنزف كميات كبيرة من المياه وايضا تعمل على اهدار الكثير من المال والجهد والوقت من خلال تناول عشبة القات.

وأكد دعم الصندوق للمشاريع الصغيرة والأصغر، خاصة في القطاع الزراعي وفي غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تشكل جزءاً من اهتمام الصندوق، بالنظر إلى تأثيرها العميق في تحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين وصون كرامتهم المعيشية وذلك بالتعاون والتنسيق مع المجالس المحلية والوزارات ذات العلاقة .

قيمة اقتصادية

ووفقا لتقارير زراعية فإن تقديرات الإنتاج السنوي خلال فصول السنة من التين الشوكي في منطقة غيمان يصل إلى «5250» طناً، يصل إجمالي قيمة مبيعاتها إلى «340» مليوناً و«750» ألف ريال.. ويمكن النظر إلى القيمة الاقتصادية والمكانة التي أصبح يحتلها هذا المحصول من خلال وجود أكثر من ستمائة مزارع يزرعون حاليا التين الشوكي في غيمان .

يذكر أن التين الشوكي الذي أصبح يحتل أهمية اقتصادية كبيرة في العديد من الدول العربية من ضمنها اليمن ينتشر في المناطق ذات المناخ البارد والمعتدل وكذا في العديد من الدول الأجنبية، ويصنف ضمن نبات الصباريات. وحسب دراسات علمية عرف نبات التين في منطقة هايتي بأمريكا اللاتينية منذ عام 1515م ودخل أوروبا عام 1777م ثم انتشرت زراعته في المكسيك، شيلي، بيرو، البرازيل، بوليفيا، الأرجنتين، ايطاليا، اسبانيا، اليونان ،جنوب وشمال أفريقيا بالإضافة إلى منطقة الشرق الأوسط.

فوائد طبية

إلى ذلك تفيد العديد من الدراسات الطبية بأن ثمار التين الشوكي هي من الفواكه التي لها فاعلية حقيقية في المساعدة على هضم المواد الدهنية، ووجبات الطعام الدسمة ، وينصح خبراء التغذية بتناولها عقب الوجبات الدسمة، بالإضافة لقدرتها على القضاء على رائحة الفم غير المستحبة.

كما أن للبذور السمراء الموجودة داخل ثمرة التين الشوكي تأثيرات ايجابية للتنشيط الطبيعي لجدار المعدة والامعاء ، وأن لمحتويات الثمار فوائد ملينة ، ومنظفة فائقة الجودة للجهاز الهضمي لدرجة لا يمكن مقارنتها بأعظم العقاقير الصناعية في العالم.

ومما يؤسف له في بلادنا أنه في الوقت الذي بدأت فيه العديد من دول العالم الاهتمام بأشجار التين الشوكي والعمل على توسيع رقعة انتشاره، للحصول على ثماره وأوراقه، يلاحظ أن البعض في بلادنا يقوم بإزالة تلك المساحات الخضراء الغنية بهذا النبات وثماره المعطاءة غذاءً وصحة، والواعدة في احتمالات الاستفادة العلاجية من أجزائها.